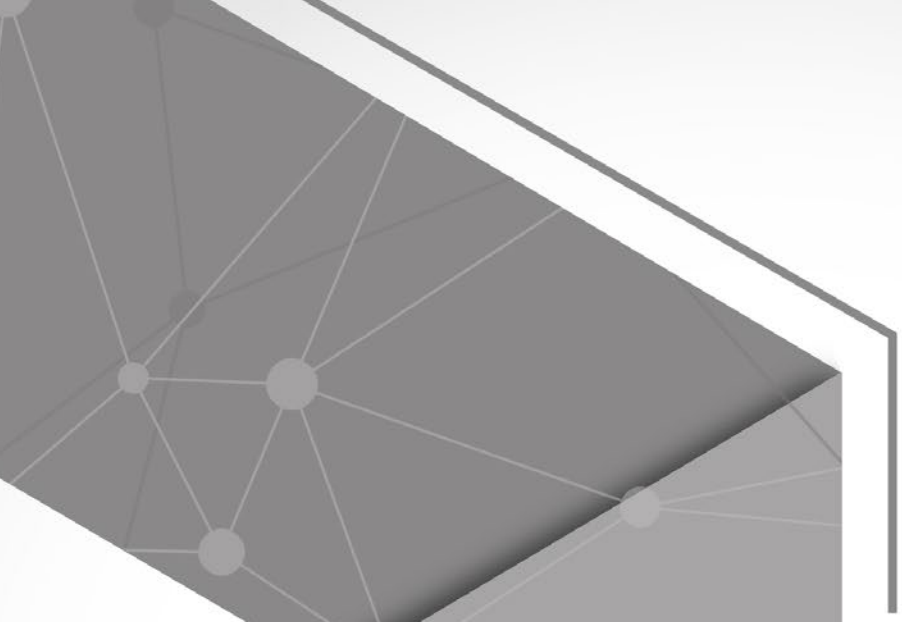

مـركـز الإحـصـاء
STATISTICS CENTRE

منهجية

إحصاءات مالية الحكومة

www.scad.gov.ae
adstatistics

قائمة المحتويات

لمحة عامة..... 3

الأهمية..... 3

الأهداف..... 3

المفاهيم والتعاريف المستخدمة..... 3

التغطية (الجغرافية – الوحدات الإحصائية) 5

دورية الإصدار..... 5

التصانيف المستخدمة..... 6

المصادر الأساسية للبيانات..... 7

نماذج جمع البيانات/ الاستمارات..... 7

طرق جمع البيانات..... 7

آلية تدقيق البيانات..... 7

طريقة حساب المؤشرات..... 8

وقتية إصدار البيانات..... 11

أسلوب نشر البيانات..... 11

لمحة عامة

تقدم إحصاءات مالية الحكومة صورة شاملة ومترابطة لمستخدمي البيانات عن الأداء الاقتصادي الكلي للقطاع الحكومي في إمارة أبوظبي، والأداء المالي لحكومة أبوظبي، حيث تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعريفات والأنظمة والأدلة والقواعد المحاسبية التي تشكل معياراً متفق عليه دولياً. ويعتبر القطاع الحكومي العام أحد القطاعات الرئيسية الخمسة المكونة للاقتصاد المحلي لإمارة أبوظبي، حيث يصنف نظام الحسابات القومية 1993 الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقتصاد إلى خمسة قطاعات رئيسية، ولهذه الوحدات في كل قطاع أهداف متشابهة تختلف بدورها عن أهداف الوحدات في القطاعات الأخرى، ويعتبر القطاع الحكومي العام واحدا منها.

وتعرف الوحدات الحكومية كوحدات مؤسسية في نظام الحسابات القومية 1993 على أنها أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة معينة. والوظائف الرئيسية للحكومة إذا نُظر إليها كوحدات مؤسسية هي أن تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع أو للفرد وتوفير تمويلها من الضرائب والإيرادات الأخرى، إعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التحويل، والاشتغال بالإنتاج غير السوقي.

ويتألف القطاع الحكومي العام من جميع الوحدات الحكومية وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسية وحدات حكومية.

الأهمية

تم إعداد هذه المنهجية من قبل مركز الإحصاء- أبوظبي وذلك بهدف توفير مؤشرات اقتصادية ومالية عن القطاع الحكومي لدعم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية في إمارة أبوظبي وقياس التطوّرات التي حدثت في هذا القطاع ومدى مساهمته في اقتصاد الإمارة، وتوفير البيانات والمعلومات الأساسية اللازمة لإعداد إحصاءات الحسابات القومية.

الأهداف

- توفير مؤشرات اقتصادية ومالية لقياس الأداء الاقتصادي للقطاع الحكومي في إمارة ابوظبي.
- توفير تقديرات لدعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات ومؤشرات محدَّثة.
- توفير بيانات منقحة لإحصاءات مالية الحكومة للسنة المرجعية السابقة مبنية على البيانات الفعلية للجهات الحكومية.
- قياس التطوّرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي للقطاع الحكومي في إمارة أبوظبي لتوجيه السياسات الحكومية.
- قياس الاثر المباشر للقطاع الحكومي في اقتصاد الإمارة، والتعرف على مدى التطور الحاصل في هذا القطاع.
- المساهمة في بناء نظام إحصائي وطني في دولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير تلك المؤشرات.

المفاهيم والتعاريف المستخدمة

- **القطاع العام:** يتألف القطاع العام من القطاع الحكومي العام، وجميع الشركات العامة التي تمتلكها الحكومة أو تسيطر على قراراتها.
- **القطاع الحكومي العام:** يتألف القطاع الحكومي العام من جميع الوحدات الحكومية وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسية وحدات حكومية.

- **الوحدات الحكومية:** أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة معينة. والوظائف الرئيسية للحكومة إذا نُظر إليها كوحدات مؤسسية هي أن تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع أو لفرادى الأسر المعيشية وتمويل توفيرها من الضرائب والإيرادات الأخرى، وإعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التحويل، والاشتغال بالإنتاج غير السوقي.
- **إنتاج القطاع الحكومي العام:** يعرف نظام الحسابات القومية 1993 الإنتاج بشكل عام على أنه عملية يُضطلع بها تحت مسؤولية وسيطرة وإدارة وحدة مؤسسية تستعمل فيها اليد العاملة والأصول لتحويل مدخلات السلع والخدمات إلى مخرجات من السلع والخدمات.

تتكون مخرجات الوحدات المكونة للقطاع الحكومي العام من:

- **مخرجات غير سوقية جماعية:** وهي عبارة عن سلع وخدمات جماعية يتم توفيرها للمجتمع ككل أو لقسم كبير من الأسر المعيشية ومعظم هذه الخدمات تقدم مجانا.
- **مخرجات غير سوقية فردية:** وهي عبارة عن خدمات فردية تقدم إلى فرادى الأسر المعيشية، وغالبا تقدم بأسعار ليست ذوات دلالة اقتصادية.

وكون إنتاج الحكومة لا يباع في السوق فانه يصعب تقييم إنتاجها بأسعار السوق، لذلك يتم تقييم إنتاج هذا القطاع بكلفة الإنتاج.

- **كلفة الإنتاج للقطاع الحكومي العام:** تقيم جميع مخرجات الوحدات الحكومية في نظام الحسابات القومية بمجموع تكاليف إنتاجها أي مجموع (الاستهلاك الوسيط، تعويضات المستخدمين، استهلاك رأس المال، الضرائب الأخرى مخصوما منها الإعانات على الإنتاج).
- **الاستهلاك الوسيط للقطاع الحكومي العام:** هو قيمة السلع والخدمات التي تستخدم كمدخلات لعملية الإنتاج باستثناء الأصول الثابتة التي يعد استهلاكها إهلاكاً لرأس المال الثابت، وقد تحول هذه السلع والخدمات المستخدمة أو تستهلك كلياً في عملية الإنتاج وقد تعود بعض المدخلات إلى الظهور بعد أن تكون قد تحولت وأدمجت في المخرجات وهناك مدخلات قد تستهلك كلياً مثل الكهرباء والخدمات المشابهة. حيث يعتبر الاستهلاك الوسيط من مدخلات في عملية الإنتاج (سلعية، خدمية) تستهلك أثناء المدة المحاسبية.
- **القيمة المضافة:** تعرف القيمة المضافة على أنها قيمة جميع السلع والخدمات التي أنتجت خلال فترة إنتاج ولكنها لم تستخدم على الفور في عملية الإنتاج لتلك الفترة.
- **تعويضات الموظفين:** تشمل جميع المبالغ المستحقة للموظفين مقابل أدائهم العمل، سواء كانت نقدية أو عينية قبل خصم أي استقطاعات منها مثل حصة التأمينات الاجتماعية والضرائب وما شابهها.
- **قطاع الإدارة العامة والدفاع - الضمان الاجتماعي الإجباري (القطاع الحكومي):** يشمل هذا القطاع المنشآت التي تعمل في الأنشطة الحكومية، وتشغل من قبل الحكومة المركزية وتشمل أيضاً الضمان الاجتماعي الإجباري.
- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي:** هو ما ينفقه القطاع الحكومي العام بما في ذلك الإنفاق المحتسب على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية والجماعية، وقيمة هذا الإنفاق تساوي قيمة المخرجات غير السوقية مطروحا منها قيمة عائد المبيعات. وهذا العائد قد يأتي من بيع بعض السلع والخدمات بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية أو من بيع قدر قليل من السلع والخدمات بأسعار ذوات أهمية اقتصادية (بيع مخرجات السوق الثانوية).

- **تكوين رأس المال الثابت الإجمالي:** هو مجموع قيم ما يحوزه المنتجون من أصــول ثابتة مخصــوم منها قيمة الأصول الثابتة التي يتخلص منها المنتجون (الإضافات - الاستبعادات) خلال الفترة المحاسبية، إضافة إلى الإضــافات التي تتم على الأصــول غير المنتجة مثل اســتصــلاح الأراضــي، وتنمية وتوســيع الغابات والاستزراع والبساتين.. إلخ، والتي تستغرق فترة أكثر من سنة، وكذلك تشمل الثروة الحيوانية من حيوانات التربية وإدرار الألبان.. إلخ، كما تشــمل تكاليف نقل الملكية فيما يتعلق بشــراء وبيع الأراضــي والمناجم والغابات.. إلخ.
- **الأصول الثابتة:** هي أصول منتجة تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية لمدة تزيد عن عام، والأصــول الثابتة لا تشــمل الآلات والمعدات فحســب بل تشــمل الأصــول المختلفة، مثل: الأشــجار والحيوانات التي تســتعمل بصــورة متكررة أو مســتمرة لإنتاج منتجات أخرى مثل الفاكهة أو منتجات الألبان، وتشمل كذلك الأصول غير الملموسة مثل برامج الحاسب الآلي، والأعمال الفنية الأصلية المستعملة في الإنتاج.
- **إهلاك رأس المال الثابت:** يمثل النقص في قيمة الأصــول الثابتة المســتعملة في الإنتاج خلال الفترة المحاســبية أو المالية نتيجة للتدهور المادي أو التقادم أو التلف العادي، ويمكن أن يقتطع هذا الإهلاك من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للحصول على صافي تكوين رأس المال الثابت.
- **السلع والخدمات المسوقة:** قيمة السلع والخدمات التي تباع في السوق أو المعدة أساساً للبيع في السوق بسعر يهدف إلى تغطية تكلفة الإنتاج وتشمل جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة ما عدا المشتريات المباشرة من الخارج بواسطة الحكومة والعائلات.
- **السلع والخدمات غير المسوقة:** قيمة السلع والخدمات الأخرى التي تقدم بسعر لا يغطي عادةً تكلفة إنتاجها (مجاناً أو بسعر رمزي)، ويتكون معظمها من إنتاج منتجي الخدمات الحكومية، الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.
- **القيمة المضــافة بطريقة الدخل:** هي عبارة مجموع دخول عناصــر الإنتاج التي أســهمت في العملية الإنتاجية والضــرائب على الإنتاج والواردات وقيمة مســاهمة الموجودات الثابتة في العملية الإنتاجية (استهلاك راس المال الثابت) خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
- **الأسعار الثابتة:** تشير إلى النمو الحقيقي للسلسلة الزمنية التي تم الحصول عليها، وذلك عن طريق إزالة أثر تغيرات الأسعار مع الوقت من قيم تدفقات السلع والخدمات أو مخزوناتها التي تم شراؤها بغرض إعادة بيعها.
- **الأسعار الجارية:** تشير إلى سلسلة يجرى تحديد قيمتها بالأسعار الحالية المرافقة للقيام بالنشاط.
- **درهم:** عملة دولة الإمارات العربية المتحدة (درهم إماراتي).

التغطية (الجغرافية-الوحدات الإحصائية)

إمارة أبوظبي بما تشمل من مناطق (منطقة أبوظبي – منطقة الظفرة- ومنطقة العين).

دورية الإصدار

- ربع سنوية
- سنوي

التصانيف المستخدمة

يُعرَّف التصنيف بأنّه مجموعة مرتبة من فئات ذات صلة مستخدمة لتجميع البيانات وفقًا للتشابه، ويشكِّل التصنيف الأساس لجمع البيانات ونشرها في مختلف المجالات الإحصائية مثل: (النشاط الاقتصادي، والمُنتجات، والنفقات، والمهن أو الصحة،.. إلخ) إذ يسمح تصنيف البيانات والمعلومات بوضعها في فئات ذات معنى من أجل إنتاج إحصاءات مفيدة، حيث إن جمع البيانات يتطلب ترتيبًا دقيقًا ومنهجيًّا وفقًا لخصائصها المشتركة لكي تكون الإحصاءات موثوقة وقابلة للمقارنة.

- **تصنيف الوظائف الحكومية (COFOG):** يعد تصنيف الوظائف الحكومية Classification of the Function of Government (COFOG) المتوافق مع نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية، أحد ركائز الدليل حيث يصنف "نفقات الحكومة " حسب طبيعتها الوظيفية لقياس مدى تحقيق النفقات الحكومية لأهدافها العامة بما يساعد المحللين ومراقبي أداء الأجهزة الحكومية تقييم فاعلية الإنفاق الحكومي.
- **نظام الحسابات القومية:** جاري العمل في المركز على التحول من نظام 1993 إلى نظام 2008 كأحدث الأنظمة فبشكل عام فإن الفوارق بين النظامين ليست جوهرية في نطاق حساب الناتج المحلي الإجمالي، حيث يركز هذا الدليل على تعريف الإنتاج ومستلزمات الإنتاج في كل نشاط اقتصادي، وادلة الأرقام القياسية للأسعار والتصنيف الوظيفي للإنفاق الحكومي، وتصنيف نفقات الاسر حسب الغرض وغيرها كما أن بعضها قابل للتطبيق والبعض الاخر يمثل تحدي في تطبيقه.
- **دليل إحصاءات مالية الحكومة:** يعتبر دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014م الصادر عن إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي تحديثاً أدُخل على الطبعة الصادرة في العام 2001م من دليل إحصاءات مالية الحكومة. والغرض من هذا الدليل هو أن يكون مرجعاً يصف نظام إحصاءات مالية الحكومة ويغطي المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبة، ويقدم إطاراً تحليلياً شاملاً يمكن وفقاً له تلخيص الإحصاءات وعرضها بشكل ملائم للتحليل والتخطيط وتقرير السياسات .
- **التصنيف الصناعي الموحد للأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع (ISIC 4) :**هو تصنيف إحصائي معتمد على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، حيث إن التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية هو التصنيف المرجعي للأنشطة الإنتاجية. كما يعرف النشاط الاقتصادي بأنه (جميع ما تمارسه أو تقدمه المنشأة من أعمال أو خدمات تحقق لها عائدًا ماديًّا، وأحيانا لا تجني المنشأة من أعمالها مردودًا ماديًّا، كما هو الحال في الجمعيات الخيرية التي تعتمد على التبرعات).
- **التصنيف المركزي للمنتجات CPC 2.1:** ويُشكِّل التصنيف المركزي للمنتجات تصنيفاً كاملاً للمنتجات يشمل السلع والخدمات، والغرض من هذا التصنيف هو أن يكون معياراً دولياً، لتجميع وتبويب جميع أنواع البيانات التي تتطلب تفاصيل عن المنتج، بما يشمل الإنتاج الصناعي، والحسابات القومية وصناعات الخدمات، والتجارة المحلية والخارجية في السلع الأساسية، والتجارة الدولية في الخدمات، وميزان المدفوعات، والاستهلاك، وإحصاءات الأسعار، والأغراض الأساسية الأخرى هي توفير إطار لمقارنة دولية وتشجيع التنسيق بين مختلف أنواع الإحصاءات التي تتعلق بالسلع والخدمات.

المصادر الأساسية للبيانات

مصادر البيانات المستخدمة في إنتاج مؤشر ات إحصاءات مالية الحكومة هي:

- **البيانات الإدارية:** تستخدم البيانات المالية للجهات الحكومية وفق للتعريف الحكومي في الحسابات القومية لاستخراج مؤشرات الأداء الاقتصادي والتي يعد مصدرها الرئيسي دائرة المالية ووزارة المالية.

حيث تتركز مصادر مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع لحكومي العام في إمارة أبو ظبي فيما يلي:

- **حكومة إمارة أبو ظبي:** تقسم الجهات التابعة لحكومة إمارة أبوظبي إلى قسمين رئيسيين هما:
  I. **الجهات والدوائر الحكومية المحلية المربوطة مع دائرة مالية أبو ظبي:** يتم جمع بيانات هذه الجهات من خلال دائرة مالية أبو ظبي، وفي بعض الأوقات يتطلب التواصل مع هذه الجهات بشكل مباشر.
  II. **الجهات والهيئات الحكومية المحلية المستقلة:** يتم تقدير بياناتها أو التواصل مع الجهات بشكل مباشر في حال كانت البيانات المالية مؤثر استناداً للبيانات الإجمالية.
- **الجهات الحكومية الاتحادية:** تقسم الجهات التابعة للحكومة الاتحادية حسب مصادر البيانات قسمين رئيسيين هما:
  I. **الوزارات والجهات الحكومية المربوطة بشكل مباشر مع وزارة المالية:** يتم توفير بيانات هذه الجهات من خلال وزارة المالية ومع نفس هذه الجهات بشكل مباشر في حال تطلب الامر.
  II. **الجهات والهيئات الحكومية الاتحادية المستقلة:** يتم توفير البيانات الإجمالية لهذه الجهات من خلال وزارة المالية ومع نفس هذه الجهات بشكل مباشر إذا استدعت الحاجة.

أما مؤشرات الأداء المالي لحكومة أبوظبي فتستند على: السجلات المالية المتوفرة بدائرة المالية أبوظبي بما تشمله من البيانات المالية للجهات الحكومية المحلية في إمارة أبوظبي.

نماذج جمع البيانات/ الاستمارات

- المراسلات الرسمية الإلكترونية لجمع البيانات الإدارية.
- أنظمة الربط الالكتروني مع الجهات الحكومية

طريقة جمع البيانات

- السجلات الإدارية.

آلية تدقيق البيانات

بشكل عام يتم التدقيق على البيانات من خلال:

- **التدقيق المنطقي للبيانات:** يتم هذا التدقيق في مرحلة التحليل للتأكد من اتساق البيانات للسلسلة الزمنية. وفي هذه العملية يتم التحقق من جودة المخرجات المنتجة، وفقا لإطار الجودة العامة، وتشمل أنشطة التحقق:
  1. التحقق من معدلات التغطية والاستجابة وتكون على النحو المطلوب.
  2. مقارنة مع إحصاءات الدورات السابقة (إن وجدت).

3. التحقق من وجود البيانات الوصفية.
4. مقارنة أرقام الإحصاءات المنتجة مع غيرها من البيانات ذات الصلة (الداخلية والخارجية على حد سواء).
5. التأكد من عدم وجود تضارب في الإحصاءات.
6. التحقق من صحة مقارنة الإحصاءات مع التوقعات.

جودة إحصاءات مالية الحكومة: من الصعب الحكم بشكل مطلق على نتائج أي عمل احصائي، إلا أن التوصيات الدولية تشير إلى ضرورة تطبيق بعض المعايير الخاصة بجودة البيانات الإحصائية وبما يضمن تمثيل هذه البيانات للواقع بدرجة عالية من المصداقية. ومن هذا المنطلق فإنه ولضمان جودة إحصاءات مالية الحكومة فإنه يتم الأخذ بإطار تقييم جودة البيانات الصادر من صندوق النقد الدولي، حيث يعمل المركز على الأخذ بالشروط الأساسية للجودة، وبأبعاد هذه الجودة. وهناك خمسة أبعاد للجودة هي:

- **ضمانات الموضوعية:** ويركز هذا البعد على الكفاءة المهنية والشفافية بشكل أساسي، وفي هذا المجال فإن المركز يركز على استخدام ذوي الخبرات والكفاءات العالية في مجال الحسابات القومية، وتأهيل الموظفين ببرامج تدريبية في هذا الموضوع، وإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على تجارب الآخرين من خلال المشاركات الخارجية.
- **سلامة المنهجية:** يركز هذا البعد على تطبيق المنهجيات الدولية والممارسات السليمة، ويركز المركز بشكل أساسي على متابعة أحدث التطورات والالتزام بموائمة المنهجيات المستخدمة في عملة مع التوصيات الدولية وأن تكون مطابقة للمعايير العالمية في هذا المجال.
- **الدقة والموثوقية:** ويركز هذا البعد على أن تكون النتائج تعكس واقع الاقتصاد، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المركز يركز على جمع بيانات لتشمل غالبية أو كافة الجهات الحكومية بشكل تفصيلي لضمان أعلى مستوى من الدقة.
- **المنفعة:** يركز هذا البعد على الدورية واتساق البيانات، وهنا فإن المركز يصدر بيانات القطاع الحكومي السنوية والربع سنوية بدورية ثابته مع تحسين في الفترة الزمنية بين السنة المرجعية وإصدار النتائج. أما على صعيد الاتساق فيعمل المركز على مراجعة الاتساق الداخلي للبيانات، ومقارنة بيانات القطاع الحكومي مع مصادر ثانوية.
- **سهولة الاطلاع:** بعد الانتهاء من حساب المؤشرات الاقتصادية والمالية للقطاع الحكومي وإجراء عمليات الاتساق والمراجعة يعمل المركز على تزويد البيانات لمتخذي القرار ونشرها بكافة وسائل النشر وإتاحتها لكافة المستخدمين وفق سياسية النشر المعتمدة في المركز.

طريقة حساب المؤشرات

I. طريقة احتساب مؤشرات الأداء المالي:

يتم احتساب مؤشرات الأداء المالي بالاستناد إلى البيانات المالية لميزان المراجعة الصادر عن دائرة المالية أبوظبي والمتضمن إيرادات ومصروفات الدائرة والجهات الحكومية المحلية في الإمارة.

- الإيرادات: هي الزيادة في القيمة الصافية ناتجة عن معاملة، وهي مجموع الأموال التي تحصلها الحكومة من مختلف المصادر والجهات، وقد تأتي الإيرادات من الضرائب أو إيرادات غير ضريبية. وبمفهوم آخر هي إجمالي جميع المعاملات المسجلة في إطار الموارد المعتمد لدى الدوائر والوزارة المالية، بما في ذلك الضرائب المستحقة القبض في الحسابات الجارية وتحويلات رأس المال المستحقة القبض المسجلة في حساب رأس المال. وبالرجوع إلى إيرادات حكومة أبوظبي نجد أن هناك أربع أنواع رئيسية للإيرادات هي:

1. الضرائب والتحويلات الإجبارية الأخرى التي تفرضها الوحدات الحكومية.
2. دخل الملكية المستمد من ملكية الأصول.
3. بيع السلع والخدمات.
4. التحويلات الطوعية المحصلة من وحدات أخرى.

ويتم إنتاج مؤشرات الإيرادات بحسب التالي:

1. إيرادات بترولية وعائدات ضريبية
2. الإيرادات الجارية للدوائر
3. الإيرادات الرأسمالية

- النفقات (المصروفات): هي انخفاض في القيمة الصافية ناتج عن معاملة، والحكومات تناط بها مسؤوليتان عامتان في الميدان الاقتصادي هما: مسؤولية توفير سلع وخدمات مختارة للمجتمع على أساس غير سوقي، وإعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق مدفوعات التحويلات.

مخرجات مؤشرات الأداء المالي لحكومة أبوظبي:

- إيرادات حكومة أبو ظبي المحلية
- الأهمية النسبية لإيرادات حكومة أبوظبي
- معدلات نمو إيرادات حكومة أبوظبي
- قيمة النفقات العامة لحكومة أبوظبي المحلية حسب التقسيم الاقتصادي
- الأهمية النسبية للنفقات العامة لحكومة أبوظبي المحلية حسب التقسيم الاقتصادي
- النفقات العامة لحكومة أبوظبي المحلية حسب النوع
- الأهمية النسبية للنفقات العامة لحكومة أبوظبي المحلية حسب النوع

II. طريقة احتساب مؤشرات الأداء الاقتصادي:

يشمل القطاع الحكومي الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية، التي تقوم بها عادة الإدارة العامة. ويشمل ذلك تنفيذ القوانين وتفسيرها وإصدار اللوائح الخاصة بها، وكذلك إدارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني والنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة، وادارة البرامج الحكومية، والشؤون الخارجية، ويشمل هذا القطاع أيضا أنشطة الضمان الاجتماعي الإلزامي.

ينتج المركز مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الحكومي حسب التصنيف الوظيفي على ثلاث وظائف رئيسية:

1. وظائف أو نشاط الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري.
2. وظيفة أو نشاط التعليم.
3. وظيفة أو نشاط الصحة.

- **إنتاج القطاع الحكومي:** يتم حساب الإنتاج الحكومي بطريقة مختلفة عن حساب الإنتاج في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أن الحكومة تقوم بإنتاج الخدمات التي تخدم الأغراض العامة ولا تهدف إلى الربح. ووفقاً لنظام الحسابات القومية يتم تقدير إنتاج القطاع الحكومي بطريقة "تكلفة الإنتاج" لكون إنتاج الحكومة لا يُباع في السوق فإنه يصعب تقييم إنتاجها بأسعار السوق، وعليه يتم حساب إنتاج هذا القطاع بمجموع تكاليف إنتاجها أي مجموع (الاستهلاك الوسيط، تعويضات المستخدمين، استهلاك رأس المال، الضرائب الأخرى مخصوما منها الإعانات على الإنتاج). ويتم احتساب الإنتاج للقطاع الحكومي في إمارة أبو ظبي من خلال احتساب الإنتاج لحكومة إمارة أبو ظبي المحلية مضافا إليه حساب حصة إمارة أبو ظبي من الإنتاج (المخرجات) للحكومة الاتحادية.

المعادلة الحسابية: الاستهلاك الوسيط+ تعويضات العاملين+ استهلاك رأس المال+ الضرائب الأخرى - الإعانات على الإنتاج

- **الاستهلاك الوسيط للقطاع الحكومي العام:** يتمثل الاستهلاك الوسيط في النفقات التشغيلية وبنود الانفاق الأخرى، وذلك بعد إعادة تصنيف بنود الإنفاق للبيانات المالية التفصيلية لأبواب الميزانية (ميزان المراجعة) الواردة من مصادر البيانات المشار إليها في المنهجية والتي تندرج ضمن الاستهلاك الوسيط بموجب نظام الحسابات القومية. ويتم احتساب الاستهلاك الوسيط للقطاع الحكومي في إمارة أبو ظبي من خلال: حساب الاستهلاك الوسيط لحكومة إمارة أبو ظبي وحساب حصة إمارة أبو ظبي من الاستهلاك الوسيط للحكومة الاتحادية.

المعادلة الحسابية للاستهلاك الوسيط= مجموع إنفاق الحكومة على شراء السلع والخدمات (السلع الاستهلاكية)

- **تعويضات العاملين:** هي عبارة عن مستحقات العاملين نتيجة مشاركتهم في العملية الإنتاجية وسواء تم الحصول على هذه المستحقات نقدا أوعينا ويشمل ذلك المزايا الممنوحة للعاملين مثل مزايا السكن والمساهمات التي تدفعها المنشأة عن العامل مثل الضمان الصحي وصناديق الادخار والمساهمات الاجتماعية الأخرى. وبمفهوم مبسط آخر فإن تعويضات العاملين تتمثل في البيانات المالية في الباب الأول (الرواتب والأجور) في ميزانية الجهات الحكومية، وذلك بعد إعادة تصنيف بنود الإنفاق للبيانات المالية التفصيلية لأبواب الميزانية (ميزان المراجعة) الواردة من مصادر البيانات المشار إليها في المنهجية والتي تندرج ضمن مفهوم تعويضات العامين بموجب نظام الحسابات القومية.
- **القيمة المضافة للقطاع الحكومي:** يتم احتساب القيمة المضافة للقطاع الحكومي بطريقة الدخل حيث تتمثل في تعويضات العاملين مضاف إليه اهتلاك راس المال المقدر للسنة المرجعية على الأصول الثابتة للحكومة. وكون الحكومة لا تهدف إلى الربح ولا يوجد فائض تشغيل وضرائب على الإنتاج والواردات فإن احتساب القيمة المضافة يكون من خلال مكوناتها كما ذُكر سابقا. ويتم حساب القيمة المضافة للقطاع الحكومي في إمارة أبوظبي بحساب القيمة المضافة لحكومة إمارة أبو ظبي المحلية وحساب حصة إمارة أبو ظبي من القيمة المضافة للحكومة الاتحادية، والتي يتوفر عنها بيانات من خلال دائرة المالية للحكومة المحلية والبيان الختامي للحكومة الاتحادية.

المعادلة الحسابية: القيمة المضافة للحكومة= تعويضات العاملين +الاهتلاك على الأصول الثابتة.

- **تكون رأس المال الثابت الإجمالي:** يُقاس بمجموع ما يحوزه مُنتج ما من أصول ثابتة مخصوما منه قيمة الأصول التي يتخلص منها أثناء الفترة المحاسبية بالإضافة على بعض الإضافات إلى قيمة الأصول غير المنتجة التي تحدث نتيجة نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية مثل استصلاح الأراضي وتحسينها أو زيادة إنتاجيتها.. إلخ. ويتمثل تكوين راس المال في البيانات المالية في الباب الثالث (النفقات الرأسمالية) في ميزانية الجهات الحكومية، وذلك بعد إعادة تصنيف بنود الانفاق للبيانات المالية التفصيلية لأبواب الميزانية (ميزان المراجعة) الواردة من مصادر البيانات المشار إليها في المنهجية والتي تندرج ضمن مفهوم تكوين راس المال الثابت المشار إليه بموجب نظام الحسابات القومية. حيث يتم احتساب تكوين راس المال الثابت للقطاع الحكومي العام لحكومة إمارة أبو ظبي وحصة إمارة أبو ظبي من التكوين الرأسمالي الثابت للحكومة الاتحادية.
- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع الحكومي العام:** هو قيمة ما تنفقه الحكومة العامة لإنتاج السلع والخدمات التي تستهلكها ذاتياً أي أنه يساوي قيمة الإنتاج الإجمالي للحكومة ناقص مجموع قيمة المبيعات المسوقة وغير المسوقة، مع الأخذ في الاعتبار أن إجمالي قيمة الإنتاج

الحكومي يساوي مجموع قيمة الاستهلاك الوسيط من البضائع والخدمات، وقيمة تعويضات الموظفين، وإهلاك رأس المال الثابت، وصافي الضرائب غير المباشرة. ويتم حساب الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي لإمارة أبوظبي باحتساب الاستهلاك النهائي لحكومة إمارة أبو ظبي وحصة إمارة أبو ظبي من الاستهلاك النهائي للحكومة الاتحادية.

المعادلة الحسابية: الاستهلاك الوسيط+ تعويضات العاملين+ استهلاك رأس المال+ الضرائب الأخرى - الإعانات على الإنتاج- مجموع قيمة المبيعات المسوقة وغير المسوقة.

مخرجات مؤشرات الأداء الاقتصادي لإمارة أبوظبي:

- إنتاج القطاع الحكومي حسب التصنيف الوظيفي.
- الاستهلاك الوسيط لقطاع الحكومة حسب التصنيف الوظيفي.
- القيمة المضافة لقطاع الحكومة حسب التصنيف الوظيفي.
- تكوين رأس المال الثابت لقطاع الحكومة حسب التصنيف الوظيفي.
- تعويضات العاملين لقطاع الحكومة حسب التصنيف الوظيفي.
- الإنفاق على الاستهلاك النهائي لقطاع الحكومة حسب التصنيف الوظيفي.

وقتية إصدار البيانات

- التقديرات السنوية بعد انتهاء السنة المرجعية بثلاثة أشهر (90 يوم).
- التقديرات الربعية بعد انتهاء الربع المرجعي بثلاثة أشهر (90 يوم).
- النتائج الفعلية بعد انتهاء السنة المرجعية بحد أقصى ستة أشهر.

أسلوب نشر البيانات

تعتبر إحصاءات مالية حكومة أبوظبي المحلية كأرقام مطلقة بيانات سرية غير قابلة للنشر ويتم تزويد متخذي القرار بها فقط. ويتم نشرها على شكل نسب لكافة فئات مستخدمي البيانات، أما إحصاءات مالية الحكومة لإمارة أبوظبي والتي تقيس الأداء الاقتصادي فهي تنشر ضمن تقارير ونشرات الحسابات القومية التي يصدرها المركز، وفق سياسة النشر المعتمدة في المركز. ويتم نشر الإحصاءات على اشكال مختلفة، إما تقرير أو نشرة أو جداول إحصائية أو رسوم تصورية وبيانية أو على شكل خبر، حيث يتم نشرها من خلال وسائل مختلفة تتمثل في التالي:

- الموقع الإلكتروني الرسمي لمركز الإحصاء – أبوظبي.
- بوابة اسعاد المتعاملين.
- أنظمة الربط الإلكترونية مع الجهات الحكومية.
- الأخبار الصحفية.
- منصات مركز الإحصاء- أبوظبي المختلفة في مواقع التواصل الاجتماعي.
- الخطابات الرسمية.

مـركـز الإحـصـاء
STATISTICS CENTRE

رؤيتنا: الريادة والابتكار في الإحصاء
Our Vision: Leadership and Innovation in Statistics

www.scad.gov.ae
adstatistics